

من يعرف بقلبه المعروف والمنكر يشير الى ان معرفته المعروف والمنكر بقلبه فرض
اليسقط عن احد فن لم يعرفه هكذا وقال سفيان الثوري رحمه الله لا يامر بالمعروف
ولا ينهى عن المنكر الا من كان فيه خصال ثلاث رقيق القلب بما يامر به يتعلم بما ينهى
عنه عدل بما يامر به عدل بما ينهى عنه عالم بما يامر به عالم بما ينهى عنه انتهى مع
شرح بن رجب لمخصا قال بن حجر في كتابه شرح الميعين المنكر هو ترك واجب
او فعل حرام صغيرة كانت او كبيرة انتهى وقال صاحب التواريخ كتاب الجهاد
الثامن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر اي الامر بالواجب والمنكر وبما وينهى
عن المحرمات والمنكر وهما انتهى وصل الله على محمد الهادي واله وصحبه وسلم سئل
الشيخ سعيد رحمه الله تعالى عن مسائل الاولى هل الاقالة لها خيار مجلس البيع
ام لا فالجواب وبالله التوفيق ليس لها خيار مجلس لانها ليست ببيع ولا بيعناه
وانما هي فسخ للعقد من اصله فلا فيها خيار مجلس ويجوز الاقالة في دين السلم كما
بن المنذر لجماع من يحفظ عن من اهل العلم لانها فسخ للعقد اذ قبض بالمال
السلم في مجلس الاقالة هذا المختار عند الموفق والشارح وصاحب المبدع وغيرهم
يعني قبض بالمال السلم في مجلس الاقالة لثابت اجارة الانسان نفسه او غيره
بجز مشتاعا من ثمة زرع او نخل قبل بدو صلاحها هل يجوز اخذها للجواب
يشترط معرفة الاجرة بما تحصل به معرفة الثمن بغير خلاف نعلم الا نعلم الله عليه وسلم
نهى عن استيجار الاجير حتى يبين له اجره رواه احمد الا انه يصح استيجار الاجير بطعا
مد وكسوته روي عن ابي بكر وعمر واي موسى رضي الله عنهم لما تقدم من قوله صلى
الله عليه وسلم رحم الله ابي موسى الخيبري وشرع من قبلنا شرع لنا ما لم يثبت نسخ وان
العادة جارية بين يدي غير تكبير فكان كالاجماع والانه مقتبس على الظير وكذلك
الظير

الظير اجماعا لقوله تعالى فان ارضعن لكم الابه وقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن
وكسوتهن بالمعروف انتهى لمخصا من المبدع فقد علم السائل انه لا يد من
معرفة الاجرة وانما الاضحية مجهولة الا في الظير بالنص وفي الاجير
بطعامه وكسوته بدليل فعل الصحابة والانه مقتبس على الظير الثالثة
عند الصبي والمجنون هل هو في ماله او على عاقلة اخذ فالجواب عند
الصبي والمجنون اخطا لا قصاص فيه لانه عقوبة وغير المكلف ليس
من اهلها والدية على العاقلة حيث وجبت في الخطا والكفارة في ماله
في الخطا وما جرى مجراه انتهى وعبارة غيره وجناية الصبي والمجنون اخذ
الربعة اذا دفع بعيره الى اخذ ببعده مدة معلومة باجرة معلومة
ثم هلك البعير باقتساما وبه كونه ما الحكم فالجواب ينفسخ الاجارة بتلف
المعقود عليه كدابة تلفت او عبدا لان المنفعة زالت بالكيد بتلف
المعقود عليه فانفسخت كتلف المبيع قبل قبضه ولو احوال الثمان ان تلفت
بعد ما مضى بعض المدة فنفسخ فيما بقي من المدة خاصة في الاصح انتهى مبدع
وغيره لكن لقسمة الاجرة بان يكون اجزها في الصنف اكثر من الثمن او العكس
الخاصة المقدرة من الشجاج كالموضحة اذا كانت لم تبين حين الجناية ثم بان
بعد مدة بسبب معلة الدواء هل يحكم بذلك ام لا فالجواب للموضحة هي التي
توضح العظم اي تبدي بياضه يبرزه ولو بعد راس برارة وموضحة
الوجع والراس سواء وفيها ان كانت من حر مسلم ولو انشى حرس من الابل جرت
بغير حزم رواه الخمسة ولا يعتبر ايضا حيا للناظر فلو وضعه براس مسلم
او ابرة وعرف وصونها الى العظم كانت موضحة في الموضحة ما انتهى الى
العظم انتهى كلامهم ولم يذكر واما البرزخ الدواء السادسة ما حذ